

تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠١٥م

يسر مجلس إدارة مجموعة سامبا المالية أن يقدم لكم تقريره السنوي عن نشاطاته البنكية للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م.

١. النشاطات الرئيسية:

أخذت مجموعة سامبا المالية على عاتقها منذ تأسيسها كشركة سعودية مساهمة، الوصول إلى أرقى درجات النمو والازدهار بتقديم خدمات بنكية مميزة تواكب النمو الاقتصادي في المملكة وتطلعات عملائها، حتى أصبحت اليوم واحدة من أكبر المؤسسات المالية التي تحظى دائماً بتصنيف عالمي ممتاز. فقد حرصت المجموعة وما زالت على الالتزام بجودة ورقي خدماتها المصرفية الرائدة التي يميزها الابتكار والإبداع في عالم الصناعة المصرفية، مما أتاح لها الوصول إلى أعلى مستويات الراحة والثقة لعملائها الكرام. كما تقدم المجموعة خدمات استثمارية عالية المستوى عبر شركة متخصصة تابعة ومملوكة للمجموعة وهي شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار (سامبا كابيتال) المرخصة من قبل هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية.

ولقد عملت المجموعة على توسيع نطاق الخدمات المقدمة لعملائها بمقوماتها المستمدة من الفكر الاقتصادي السليم، والمدمجة بالخبرات والدراسات الدقيقة، مراعية في ذلك تعدد الأنشطة الاقتصادية المتنوعة من خلال تقديم مجموعة متكاملة من المنتجات المصرفية التقليدية مثل القروض، وتمويل التجارة، وإدارة النقد، والتمويل الشخصي، وبطاقات الائتمان، ومنتجات الخزينة إلى مختلف شرائح العملاء من الأفراد والشركات والمؤسسات بكافة مستوياتها والمنشآت الحكومية. كما تحرص المجموعة على التميز في مسار المصرفية الإسلامية، من خلال تقديم باقة من المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمجازة من قبل هيئة الرقابة الشرعية لدى المصرفية الإسلامية في سامبا، والتي تدار أنشطتها باستقلالية تامة.

تتوزع أنشطة المجموعة الرئيسية حالياً من خلال أربعة قطاعات عمل رئيسية:

أولاً: قطاع الأفراد- يعرض هذا القطاع منتجات وخدمات متميزة لعملاء البنك من الأفراد التي تشمل الودائع لأجل، والحسابات الجارية، والحسابات تحت الطلب والادخار، إضافة إلى بطاقات الائتمان، والقروض الشخصية والعقارية، وخدمة الحوالات السريعة "سبيدكاش".

ثانياً: قطاع الشركات- يقدم خدماته لعملاء البنك من الشركات والمؤسسات التي تشمل الودائع لأجل، والحسابات الجارية، والحسابات تحت الطلب والادخار، بالإضافة إلى القروض وغيرها من التسهيلات الائتمانية.

ثالثاً: قطاع الخزينة- يقوم بشكل رئيسي بإدارة عمليات أسواق المال والعملات الأجنبية والمتاجرة بأسعار العملات والمشتقات المالية للشركات وكبار العملاء. كما يقوم بإدارة التمويل لعمليات البنك والحفاظ على السيولة وإدارة المركز المالي.

رابعاً: قطاع الاستثمار (سامبا كابيتال)- تقدم سامبا كابيتال خدمات إدارة عمليات الاستثمار، وكافة الأنشطة لأعمال الوساطة وإدارة الصناديق الاستثمارية والأصول، سواء كانت بالتعامل أو الترتيب أو الإدارة أو المشورة أو الحفظ.

تقوم المجموعة بممارسة أغلب أعمالها عبر المركز الرئيسي في الرياض، كما تدير ٧٢ فرعاً و ٣٠ مركزاً للحوالات السريعة (سبيدكاش) و ٢٦ مركزاً لخدمة السيدات في جميع أنحاء المملكة، ليكون مجموع منافذ الخدمات المصرفية ١٢٨ منفذ. ولدى المجموعة فروع عالمية في كل من لندن ودبي وقطر، هذا فضلاً عن امتلاكها حصة تبلغ ٨٤,٥١% من أسهم بنك سامبا المحدود في الباكستان الذي يقدم الخدمات المصرفية التجارية وغيرها من الخدمات عبر ٣٤ فرعاً منتشرة في المدن الباكستانية، وتتداول أسهمه في بورصة باكستان.

٢. الأداء المالي ومراجعة العمليات والنتائج المالية:

شهد العام ٢٠١٥م مزيجاً من التوجهات الاقتصادية المختلفة، حيث استمر النمو العالمي الكلي ضعيفاً، وذلك نظراً لتراجع أسعار السلع الأساسية، وتباطؤ التجارة، والتوجهات الانكماشية العامة والتي تزيد من الضغط على الأسواق الناشئة على وجه الخصوص، وكذلك على منطقة اليورو واليابان. كما جاءت الظروف الأخرى معاكسة بفعل ارتفاع أسعار صرف الدولار الأمريكي وارتفاع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة قرب نهاية السنة، حتى وإن كان ذلك بونيرة بطيئة. وجاء الإنجاز الملحوظ بشكل رئيسي من الولايات المتحدة حيث حافظت كل من فرص العمل والدخل والاستهلاك على مسارها الإيجابي، فيما عانت الأسواق الناشئة من عمليات سحب رؤوس الأموال التي من المتوقع أن تستمر في العام المقبل. في المقابل، واصلت أسعار النفط تراجعها، نظراً لاستمرار ارتفاع الفائض وتدني الطلب بسبب التباطؤ في نمو الأسواق الناشئة بصورة أكثر مما هو متوقع.

كذلك واجهت اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي العديد من التحديات بفعل استمرار تراجع أسعار النفط حيث قررت منظمة الأوبك الحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية؛ إضافة إلى تراجع الطلب بسبب زيادة المعروض في السوق. فضلاً عن ذلك، فقد وصل مخزون النفط في الولايات المتحدة وحول العالم إلى مستويات كبيرة خلال هذا العام، وقد أدى تراكم مستويات المخزون الضخمة إلى زيادة الضغوطات على أسعار النفط؛ وبالتالي، فإن احتمالات نهوض الأسعار بشكل قوي خلال العام ٢٠١٦م تبدو ضئيلة. وقد تفاعلت أسواق دول مجلس التعاون الخليجي مع تراجع أسعار النفط الذي استمر طوال العام. وفي ظل هذه الظروف السلبية، ركزت السعودية جهودها المختلفة للحفاظ على استدامة قاعدتها الاقتصادية، وقامت مع نهاية العام باتخاذ العديد من التدابير التي تستهدف ضبط مستويات الإنفاق، وبالإضافة إلى السحب مع الاحتياطات الأجنبية، فإن إصدار سندات الدين المحلية التي طال انتظارها قد ساعد الحكومة على إدارة وضعها المالي بشكل حكيم. وثمة خطوات أخرى قائمة لتحسين الإيرادات من القطاعات غير النفطية. وبسبب هذه الجهود، فإن الضغط الذي يتعرض له اقتصاد المملكة لا يبدو شديداً، وقد حافظ القطاع البنكي في المملكة على سلامته وقوة مركزاته. ورغم أننا نتوقع بعض الصعوبات في مجال السيولة مستقبلاً، إلا أن قوائم المراكز المالية للبنوك ما تزال تتمتع بالمرونة إزاء التقلبات المستقبلية، بالنظر لجودة الأصول، وارتفاع نسبة كفاية رأس المال، والربحية القوية.

وما زالت النظرة العالمية إزاء النمو الاقتصادي متبينة في أعقاب عدد من الضغوطات التي تشمل اختلاف السياسات النقدية مع رفع أسعار الفائدة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى النقيض من ذلك الميل إلى خفض أسعار الفائدة في منطقة اليورو واليابان. وفي نفس الوقت، فإن ضعف أسعار السلع، والتوجهات الضعيفة في التجارة وتوجهات الانكماش العالمي توجي بوجود توجهات ركود عامة وخصوصاً في الأسواق الناشئة. فيما يظل الاقتصاد الأمريكي من أقوى الاقتصاديات العالمية أداءً، ويتمتع بمؤشرات إيجابية.

وقد نجح سامبا في ظل هذه الظروف الاقتصادية المعقدة بالتحديات في تحقيق عوائد مجزية لمساهميها بفضل قدرته على تجاوز هذه التحديات. وبدعم من استراتيجية حكيمة، فقد رفع البنك مستوياته من الأداء لضمان جودة عالية في مجال خدمة العملاء والمحافظة عليها. كما واصل سامبا بنجاح في تعزيز مركزه المالي وتحقيق نتائج مالية ممتازة، وذلك بفضل جهود موظفيه وإدارته العليا. ونتيجة لذلك، فقد حقق سامبا نمواً في إيراداته المتأينة من دخل العمليات الأخرى التي ارتفعت بنسبة ١٧٢٪، وحقت إيرادات استثمارات مقتناه لغير أغراض المتاجرة زيادة بنسبة ١٣٥٪، إلى جانب النمو في إيرادات صرف العملات بنسبة ٢٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. ونتيجة لذلك، ارتفعت الأرباح الصافية للمجموعة في العام ٢٠١٥م إلى ٥,٢١٤ مليون ريال سعودي بنسبة زيادة قدرها ٤٪، وارتفع إجمالي دخل العمليات إلى ٧,٧٥٥ مليون ريال بنسبة زيادة ٥٪ مقارنة مع العام الماضي.

وحسبما يتضح من قائمة المركز المالي، فقد واصل سامبا توسعه في محفظة القروض والسلف استناداً إلى الفرص المواتية في السوق المحلية والأسواق العالمية، لترتفع بذلك محفظة القروض والسلف بنسبة ٤,٦٪ وصولاً إلى ١٣٠ مليار ريال. كما بلغت الودائع ١٧١ مليار ريال محققة زيادة بنسبة ٤,٦٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام ٢٠١٤م، مما يجعل البنك في مركز مثالي لتحقيق فرص نمو مستقبلية حيث أن نسبة القروض إلى الودائع ٧٥,٧٪ والتي تعبر عن سيولة المركز المالي وتعد مميزة ومتماشية مع المتطلبات التنظيمية. وحقق سامبا ارتفاعاً في إجمالي الموجودات للعام ٢٠١٥م لتصل إلى ٢٣٥ مليار ريال مقارنة مع ٢١٧ مليار ريال من نفس الفترة من العام الماضي بنسبة نمو ٨,٢٪. كما واصل سامبا توسعه في محفظة استثماراته لترتفع إلى ٧٠ مليار ريال بزيادة قدرها ٨٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. ونتيجة لهذا الأداء المتميز، فقد ارتفع إجمالي حقوق المساهمين للمجموعة إلى ٤٠ مليار ريال، بزيادة تبلغ نسبتها ٤٪.

التصنيف الائتماني والتقييم: نجح سامبا في الحفاظ على موقعه الريادي من خلال الحصول على تأكيد لتصنيفه الائتماني من وكالات التصنيف الدولية الكبرى خلال عام ٢٠١٥م، واستمر في الحفاظ على موقعه كأفضل البنوك تصنيفاً في المملكة العربية السعودية. حيث حافظت المجموعة على تصنيفها الائتماني طويل الأجل من قبل وكالات التصنيف الدولية، ومنها "موديز" التي صنفت البنك في الفئة Aa3، كما أعطت "كابيتال إنترلينجيس" تصنيفاً مرتفعاً للبنك بدرجة AA-، وصنفته وكالة فيتش كذلك بدرجة A+. وفي ضوء تعديل التقييم السيادي للمملكة العربية السعودية من قبل وكالة ستاندر أند بورز، فقد قامت هذه الوكالة بإجراء تعديل تلقائي على تصنيف سامبا بالدرجة (A) خلال ٢٠١٥م جنباً إلى جنب مع البنوك الكبرى الأخرى في المملكة العربية السعودية. وتدل هذه التصنيفات الائتمانية من قبل جميع الوكالات الائتمانية الرئيسية على قوة الوضع المالي للبنك، ومستويات أداء السيولة المتميزة، والربحية المستدامة، والجودة العالية للأصول مع كفاية رأس المال في ظل الأداء المميز لسامبا على الرغم من التحديات التي واجهت القطاع المالي والمصرفي على مستوى العالم. كما أثنت هذه الوكالات على قدرة سامبا في مواجهة التداعيات التي يملها عدم استقرار الأسواق المالية، نظراً لقوة علامته التجارية ومركزه المالي، مما ساعده في تفادي سلبات الأزمة المالية التي وقعت مؤخراً.

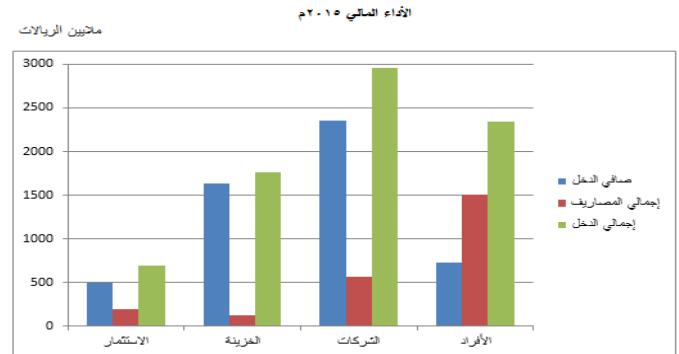
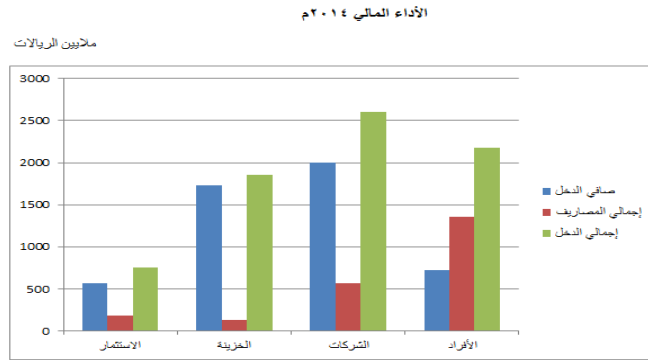
أما على صعيد الجوائز، فقد تميز سامبا في الحصول على العديد من الجوائز على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي خلال العام ٢٠١٥م مما يؤكد ريادته كأحد أكثر المؤسسات المالية حصداً للجوائز على مستوى الشرق الأوسط. وتتضمن هذه الجوائز حصول سامبا على جائزة "أفضل بنك في المملكة العربية السعودية" للعام العاشر على التوالي وجائزة "أفضل بنك للمدفوعات والتحصيلات في الشرق الأوسط" و "أفضل موقع متكامل للخدمات المصرفية للشركات في الشرق الأوسط" من "غلوبال فاينانس". كما حصل على جائزة "أفضل برنامج بيانات وتحليلات في الشرق الأوسط" من "ذي إيشيان بانكر". وقد حل سامبا في المركز ١٢١ عالمياً ضمن قائمة مجلة "ذي بانكر" إحدى منشورات مجموعة الفايينشال تايمز، لأفضل ١٠٠٠ بنك حول العالم متقدماً ١٧ مرتبة عن العام الماضي. إضافة لذلك، فقد تبوأ سامبا المركز ١١ ضمن قائمة "فوربس الشرق الأوسط" لأقوى ٢٠ شركة في العالم العربي. وكذلك الأمر، فقد تبوأ سامبا صدارة المؤسسات الأهلية لحصوله على جائزة توظيف الكوادر الوطنية من معهد الإدارة العامة، وحصل أيضاً على جائزة "أفضل إمكانيات مصرفية استثمارية في المملكة العربية السعودية" وجائزة "أفضل إمكانيات مصرفية تجارية في المملكة العربية السعودية" و "أفضل استشارات خاصة بالبحث وتوزيع الأصول في المملكة العربية السعودية" من مجلة "يوروموني".

كما حظيت زيادة سامبا في مجال الخدمات الاستثمارية بالتقدير العالمي من خلال حصول الذراع الاستثماري للمجموعة (سامبا كابيتال) على ٤ جوائز، حيث حازت على جائزتي "أفضل بنك استثماري في المملكة العربية السعودية" و "أفضل بنك لعمليات الاندماج والاستحواذ في الشرق الأوسط" من مجلة "غلوبال فاينانس"، كما فازت بأفضل صفقة في العام ٢٠١٥م على مستوى الشرق الأوسط عن فئة البنية التحتية وحماية المصالح المالية من مجلة "ذي بانكر". وحصلت على جائزة "أفضل بيت تمويل منظم في الشرق الأوسط" من مجلة "إميا فاينانس".

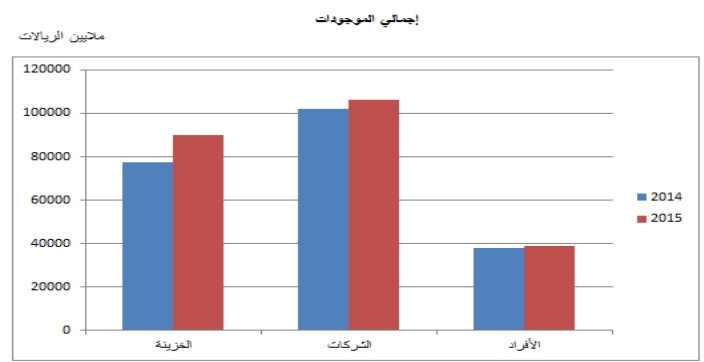
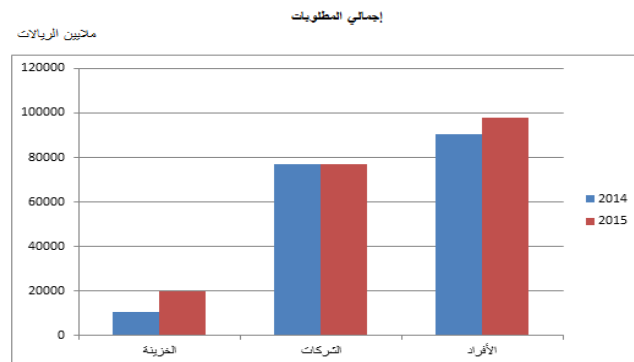
فيما يلي ملخص للنتائج المالية لقطاعات سامبا:

بملايين الريالات	قطاع الأفراد		قطاع الشركات		قطاع الخزينة		قطاع الاستثمار		الإجمالي	
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥
إجمالي الدخل	٢,١٧٥	٢,٣٤٠	٢,٦٠٥	٢,٩٥٣	١,٨٥٢	١,٧٦٣	٧٥٣	٦٩٨	٧,٣٨٥	٧,٧٥٥
إجمالي المصاريف	١,٣٥٤	١,٥٠٤	٥٦٧	٥٦٧	١٢٦	١٢٧	١٨٧	٢٠٠	٢,٢٣٣	٢,٣٩٨
صافي الدخل	٧٢٢	٧٣٢	١,٩٩٧	٢,٣٤٨	١,٧٢٦	١,٦٣٦	٥٦٦	٤٩٨	٥,١٥٠	٥,٣٥٧
إجمالي الموجودات	٣٧,٨٩٦	٣٨,٨٨٦	١٠١,٨٩٥	١٠٦,٣٠٧	٧٧,٤٧٢	٨٩,٨٧٦	١٣٧	١٧٤	٢١٧,٣٩٩	٢٣٥,٢٤٣
إجمالي المطلوبات	٩٠,٦٢٩	٩٨,٠٥١	٧٦,٩٥٧	٧٦,٧٨٠	١٠,٨١٥	١٩,٩٨٢	٨٥	٦٩	١٧٨,٤٨٧	١٩٤,٨٨٣

وفيما يلي رسم بياني لإجمالي الدخل والمصاريف وصافي الدخل لقطاعات سامبا:

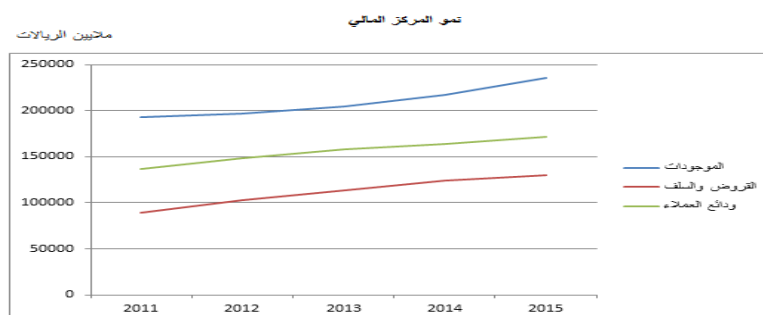


وفيما يلي رسم بياني لنمو إجمالي الموجودات والمطلوبات لقطاعات الأفراد والشركات والخزينة لدى سامبا:



وفيما يلي ملخص لنتائج سامبا المالية خلال الخمس سنوات الماضية:

مليون ريال سعودي	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الاستثمارات، صافي	٦٠,١٧٥	٥٢,٥٧٦	٦٠,٣٤١	٦٤,٥١٦	٦٩,٧٠٥
قروض وسلف، صافي	٨٩,١١١	١٠٢,٦٣١	١١٣,٤٥٥	١٢٤,٠٧٩	١٢٩,٨١٩
إجمالي الموجودات	١٩٢,٧٧٤	١٩٧,٠٦٩	٢٠٥,٠٣٧	٢١٧,٣٩٩	٢٣٥,٢٤٣
ودائع العملاء	١٣٧,٢٥٧	١٤٨,٧٣٦	١٥٨,٣٣٧	١٦٣,٧٩٥	١٧١,٣٩٦
إجمالي حقوق المساهمين	٢٨,٢٥٧	٣١,٧٣٩	٣٤,٩٣١	٣٨,٩١٢	٤٠,٣٦٠
إجمالي دخل العمليات	٦,٥٦٢	٦,٦٩٤	٧,٠٠١	٧,٣٨٥	٧,٧٥٥
إجمالي مصاريف العمليات	١,٩٥٦	٢,٠٦٣	٢,١٣٧	٢,٢٣٣	٢,٣٩٨
صافي الدخل	٤,٣٠٥	٤,٣٣٢	٤,٥١٠	٥,٠١٠	٥,٢١٤



CONFIDENTIAL

٣. التحليل الجغرافي للإيرادات:

تُحقق معظم إيرادات المجموعة البالغة ٧,٧٥٥ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٥م بشكل أساسي من نشاطاتها في المملكة العربية السعودية حيث بلغت ٧,٣٠١ مليون ريال سعودي موزعة جغرافياً داخل المملكة على المنطقة الوسطى بنسبة ٧٥,٢% والمنطقة الغربية بنسبة ١٣,٧% والمنطقة الشرقية بنسبة ١١,١%. وتتضمن إيرادات المنطقة الوسطى استثمارات مركزية تخصص قطاعي الاستثمار والخزينة وليست مرتبطة بمنطقة جغرافية محددة داخل المملكة العربية السعودية.

كما بلغت إيرادات المجموعة من أعمالها خارج المملكة ٤٥٤ مليون ريال سعودي موزعة جغرافياً على دول مجلس التعاون (عدا المملكة العربية السعودية) بمبلغ ٣٢٨ مليون ريال سعودي وأوروبا بمبلغ ٢٠ مليون ريال سعودي وجنوب آسيا بمبلغ ١٠٦ مليون ريال سعودي.

٤. الخطط الرئيسية والمستقبلية:

تستمر مجموعة سامبا المالية في بناء وتعزيز دورها الرائد في القطاع المصرفي محلياً وإقليمياً. ويتمثل هدفنا الاستراتيجي طويل المدى في أن تصبح المجموعة نموذجاً لجميع البنوك المحلية والإقليمية بتقديم نطاق كامل من المنتجات والخدمات بأعلى مستوى لعملائها. وتكف المجموعة على وضع خطط تطوير فعالة تستجيب لاحتياجات العملاء في جميع القطاعات، وتمضي في سعيها للحصول على أفضل الفرص الاستثمارية في السوق ضمن حدود إدارة المخاطر لدينا، لكي يتسنى لها تحقيق أعلى مستويات الربحية والعائد على حقوق الملكية للمساهمين.

وضعت المجموعة استراتيجية متوازنة ومحكمة تتسم بالاستقرار والقواعد المالية القوية، وتعتمد نظرتها الاستراتيجية بعيدة المدى على دراسة متأنية للعوامل التي من المرجح أن تؤثر على ظروف السوق المالية المستقبلية. ومن شأن هذا النهج أن يمكن المجموعة من اتباع مسار أكثر أمناً، ويوفر لها الحماية ضد بعض الصعوبات التي واجهتها الأسواق العالمية مؤخراً. وتركز المجموعة على زيادة قاعدة عملائها في جميع القطاعات، وأن تقدم لهم منتجات تلبي احتياجاتهم وتقدم لهم أفضل الخدمات، والاستثمار في قنوات التوزيع، وتطوير تواجدها الإقليمي، وتعزيز مشاركتها الاجتماعية نحو المجتمعات التي تعمل فيها. وقد نجحت المجموعة في اجتذاب وتدريب موظفين سعوديين على درجة عالية من الكفاءة والاحتفاظ بهم، وتعزيز قدراتهم من خلال برامج التدريب المتوافقة مع طموحات وتطلعات المجموعة. وشملت خطة العمل؛ النشاط المصرفي بشقيه التقليدي والإسلامي، مع المضي بشكل منهجي ثابت في تطوير الأعمال وتحديث شبكة الفروع وقنوات الخدمة الإلكترونية لمواكبة التطور المتسارع الذي تشهده التعاملات المصرفية وتقنياتها الحديثة، وهو ما حدا بالمجموعة إلى الاستمرار في مشروع تحديث النظام البنكي الأساسي لتعزيزاً لخطط النمو والتوسع.

وتجسداً لاستراتيجية المجموعة في توسيع نطاقها الجغرافي وقاعدة عملائها العريضة، فقد دشنت مركز أعمال لها في الدوحة عاصمة دولة قطر في عام ٢٠١٠م، مما جعلها البنك السعودي الوحيد في دولة قطر، بعد الحصول على كافة التراخيص اللازمة من هيئة مركز قطر للمال، التي صنفته في الفئة الأولى وتجزئ له قبول الودائع، والتعامل في الاستثمارات، وترتيب الصفقات في مجال الاستثمارات، ومنح وترتيب التسهيلات الائتمانية، وتقديم وحفظ الأوراق المالية، وإدارة الاستثمارات، وتقديم الاستشارات في مجال الاستثمارات بالشقين التقليدي والإسلامي. وكانت المجموعة قبل ذلك قد دشنت نشاطها في دبي منذ العام ٢٠٠٨م لتقديم خدمات مصرفية تجارية كاملة هناك، مما جعلها البنك السعودي الوحيد في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتغطي أعمال سامبا في دبي خدمات الأفراد والشركات، وتقديم المشورة الاستثمارية والخدمات البنكية الخاصة.

وعلى صعيد التوسع الجغرافي العالمي، فقد استحوذ سامبا على حصة الأغلبية في بنك كريستال التجاري الباكستاني، ومن ثم أطلق سامبا علامته التجارية على البنك المذكور ليصبح اسمه بنك سامبا المحدود، ورفع عدد فروعِهِ إلى ٣٤ فرعاً تنتشر في مختلف أرجاء باكستان، بعد أن كانت ١٨ فرعاً.

إن هذا التوسع الإقليمي يندرج ضمن أهداف المجموعة الاستراتيجية المتوسطة والبعيدة المدى، وتعد امتداداً لحضورها القوي في السوق السعودية، وتعكس رؤيتها للتوسع الخارجي القائمة على إدراكها لأفاق النمو في الأسواق الواعدة في الشرق الأوسط وآسيا، والذي يدفعها إلى المضي بتقييم أي فرص مواتية في أسواق أخرى تحقق تطلعاتها في التوسع وتعزيز عوائد مساهميتها.

وعلى الصعيد المحلي، فقد واصلنا الاستثمار في قدرات التوزيع لدينا وذلك من خلال توسيع قاعدة تغطيتنا الجغرافي باستمرار عن طريق إضافة وتطوير فروع العملاء ومراكز الخدمة، وأجهزة الصراف الآلي، ونقاط البيع. كما أننا نضع بشكل مستمر على رأس أولوياتنا القيام بتحديث وتطوير النظام البنكي الأساسي ونظم التقنية الطرفية لدينا، وسوف نستمر في الاستثمار في هذا الجانب الهام من نظم الأداء وتقديم الخدمة لدينا لتلبية توقعات العملاء.

٥. إدارة المخاطر:

إدراكاً من المجموعة لأهمية وجود منهجية واضحة وشاملة وبرامج موضوعية بعناية لإدارة المخاطر، وتماشياً مع أفضل الممارسات دولياً، فقد قامت المجموعة بوضع خطط تضمن عناية عالية المستوى بإدارة المخاطر التي قد تتعرض لها المجموعة. وفي هذا المجال، تم وضع إطار عام لحوكمة المخاطر موافق عليه من قبل مجلس الإدارة ويخضع لإشراف كل من: اللجنة التنفيذية، ولجنة المخاطر، المنبثقتين عن مجلس الإدارة والتي ترفع تقاريرها الدورية للمجلس بهذا الشأن. ويشتمل الإطار العام للحوكمة على سياسات المخاطر، وأسس تقييم رأس المال، وطرق تحديد وقياس المخاطر ووضع الحدود المناسبة لها بما يتناسب مع مستوى المخاطرة التي يمكن أن تقبل به المجموعة. كما يشتمل إطار حوكمة المخاطر على قواعد ضمان السيطرة ومراقبة الالتزام بالحدود المعتمدة، إضافة إلى أساليب الرقابة على إدارة المخاطر بشكل عام، بما في ذلك القواعد الخاصة بالرقابة الداخلية وتقنية المعلومات وقواعد أمن المعلومات وممارسات التعويضات. ولضمان القيام بمهام إدارة المخاطر على أكمل وجه، فقد تم ضمان تقديم الدعم لإدارة المخاطر من قبل لجان الإدارة العليا والوظائف الرقابية المستقلة داخل المجموعة. ولتقديم وصف عام للمخاطر التي يمكن أن تواجهها المجموعة، فإننا نعرض أدناه المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال المجموعة:

مخاطر الائتمان:

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة عميل أو ضامن أو طرف نظير على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المجموعة بشأن أداة مالية مما يؤدي إلى تكبد المجموعة لخسارة مالية.

مخاطر السوق:

تمثل مخاطر السوق المخاطر الناتجة عن تنذبذبية القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات التي تطرأ على الأسعار في السوق مثل أسعار العملات الخاصة وأسعار العملات الأجنبية وأسعار الأسهم والسلع.

مخاطر السيولة:

تمثل مخاطر السيولة عدم قدرة المجموعة على تلبية صافي متطلبات التمويل الخاصة بها. وتحدث مخاطر السيولة عند وجود عدم استقرار في السوق أو انخفاض مستوى التصنيف الائتماني مما يؤدي إلى قلة في بعض مصادر التمويل.

المخاطر التشغيلية:

تتمثل المخاطر التشغيلية في الخسارة التي قد تنتج عن عدم كفاية أو سلامة الإجراءات الداخلية، أو الموظفين، أو الأجهزة والنظم التقنية.

وتشتمل الإيضاحات من ٢٧ إلى ٣٠ من القوائم المالية الموحدة مزيداً من التفصيل عن المخاطر الرئيسية التي يمكن أن تتعرض لها المجموعة واستراتيجية إدارتها.

٦. خدمة المجتمع:

واصلت مجموعة سامبا المالية خطواتها على طريق تعزيز مسيرة إنجازاتها النوعية في خدمة المجتمع، وتفعيل التزامها الوثيق بمسؤوليتها الاجتماعية، الذي يُضاف إلى مكانتها، انطلاقاً من دورها كشريك تنموي رائد، على اعتبارها من أبرز مقدمي الخدمات المصرفية والمالية والاستثمارية في المملكة والمنطقة عموماً. فقد استمرت المجموعة ببذل المزيد من المثابرة لتعزيز إسهاماتها المجتمعية بما يعكس عمق وفائها للمجتمع وأبنائه، وذلك من خلال حزمة المبادرات والبرامج التي تبنتها وفق رؤية تراعي إحداث التغيير الإيجابي في حياة الناس، وتأخذ بأيديهم نحو واقع آمن ومستقر، وتُلهمهم لبناء مستقبل واعد .

ورغم توسع مظلة تلك البرامج، وتعدد مساراتها، إلا أنها احتفظت بجوهرها القائم على مفهوم "التنمية"، واحتفظت "سامبا" بدوره كحليف وداعم للعديد من المؤسسات الاجتماعية والإنسانية والخيرية، وراعٍ للكثير من أنشطتها الموجهة لخدمة المجتمع، ترجمة لمبدأ "التكافل الاجتماعي" الذي يتصدّر قائمة القيم الرئيسة التي تصوغ رسالة سامبا الإنسانية .

وفيما يلي قائمة بأبرز الأنشطة والخدمات الاجتماعية للمجموعة خلال عام ٢٠١٥م :

- برنامج سامبا لدعم الإسكان: توجّ سامبا إسهاماته المجتمعية الفاعلة بإطلاق مبادراته الخاصة بدعم الإسكان في المملكة، والتي تم تصميمها وفق استراتيجية متكاملة لاقت أصداءً إيجابية ومؤثرة، حيث تكفل سامبا بتوفير ٥٠٠ وحدة سكنية مؤثقة على مدى خمس سنوات، مستهدفاً الأسر المحتاجة في مختلف مناطق المملكة، مراعيًا تلبية متطلبات الأسر المستفيدة، موفراً لها سبل الحياة الكريمة، والاستقرار المعيشي المنشود، وذلك بالتعاون مع الجمعيات الخيرية في تلك المناطق.
- برنامج سامبا لدعم التعليم: تتصدّر قطاعات "التعليم والتدريب وتوطين الوظائف" أجندة المبادرات المجتمعية التي يتبناها سامبا، بالنظر إلى دور تلك القطاعات كمحركات أساسية لتنمية العنصر البشري السعودي، الذي يمثل بدوره ركيزة التنمية الشاملة المستدامة المنشودة. ومن هنا، انصب اهتمام سامبا على الاستثمار بالعنصر البشري السعودي، وتحفيز طاقاته المعرفية والاحترافية، وتطوير قدراته، واستقطابه نحو سوق العمل وتأهيله لقيادة قطاعات الأعمال. وعمد سامبا إلى تبني العديد من برامج توطين الوظائف من خلال توفير الفرص الوظيفية أمام الشباب السعودي، مستنداً في ذلك إلى شراكته البناءة مع المؤسسات الأكاديمية والجامعية في المملكة، وحضوره الفاعل في أيام المهنة والتوظيف على الصعيدين المحلي والخارجي، التي يجري تنظيمها سنوياً لتوفير منصة للتواصل المباشر بين المؤسسات الوطنية والشباب السعودي من حديثي التخرج. وكان لسامبا حضوره المعهود ضمن هذا الإطار وذلك برعايته المميزة خلال العام للعديد من الفعاليات والمناسبات ذات الصلة، والتي من بينها: يوم الخريج والوظيفة بمعهد الإدارة العامة في الرياض وجدة والدمام، ويوم التوظيف بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الفيصل، فيما جدد البنك رعايته ومشاركته في أيام المهنة لخريجي برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا.
- برنامج سامبا لدعم الأسر المحتاجة: حظيت الأسر المحتاجة برعاية خاصة من قبل سامبا، الذي استمر تحت مظلة هذه البرامج في تقديم المساعدات العينية والمادية لمجموعة واسعة من الجمعيات الخيرية والمؤسسات الإنسانية والاجتماعية في المملكة، سعياً إلى دعم برامجها المصممة لإغاثة ومساندة الأسر المحتاجة، وتوفير سبل الحياة الكريمة لأبنائها .
- برنامج سامبا للرعاية الصحية: احتفظت "الرعاية الصحية" بأهميتها ضمن منظومة مبادرات سامبا المجتمعية، وسعى البنك إلى تقديم مختلف أشكال الدعم اللازمة للارتقاء بجودة معايير الرعاية المقدّمة للمرضى، بما يمكنهم من تجاوز تحدياتهم المرضية، فضلاً عما أولاه سامبا من أهمية لمساندة الجهود التوعوية الرامية للوصول إلى مجتمع معافي وخالي من الأوبئة والأفات التي تهدد سلامة أبنائه. وتبرز مساهمات سامبا في هذا الجانب عبر عدة اتجاهات كبرامج الرعاية المقدّمة للمؤسسات العلاجية والتأهيلية كجمعية الأطفال المعوقين، وكذلك رعاية برنامج مكافحة مرض السرطان .
- برنامج سامبا لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة: انطلاقاً من الدور الحيوي الذي يضطلع به قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول المتقدمة، ومساهمتها الفاعلة في إثراء مجتمعات الأعمال وأثره المباشر في تنمية المجتمعات، فقد سعى "سامبا" تماثياً مع موقعه المتقدم ضمن خارطة الصناعة المصرفية والمالية السعودية، إلى تعزيز مساهمته في برنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الذي يمثل أنموذجاً للنهوض بواقع الأعمال الناشئة وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، عبر تقديم الحلول التمويلية والاستشارية التي تمكن أصحاب تلك المنشآت من تحسين أدائهم وتحفيز معدلات نمو أعمالهم والارتقاء بمعايير هذا القطاع وبقدرته التنافسية .

- وعلى صعيد الأفراد؛ فقد أطلق سامبا برنامجاً متقدماً للتوعية بقواعد السلوك المالي القويم المصمم خصيصاً لأفراد العائلة، بشأن أفضل الممارسات الكفيلة بضبط المصاريف، والتخطيط السليم لإدارة ميزانية الأسرة، وتحفيز الجانب الاستثماري والادخاري لديها كبديل للتوجهات الاستهلاكية التي تستنزف مَخزَراتها ومداخيلها.
- برنامج سامبا لدعم الأنشطة الثقافية والتراثية: إيماناً من سامبا بضرورة تضافر الجهود للتعريف بالمخزون التراثي والثقافي الذي يعبر عن الميراث الحضاري الغني للمملكة، فقد واصل سامبا تبني برنامجه المخصص لرعاية الأنشطة الثقافية والتراثية التي تحتضنها الساحة المحلية وفي مقدمتها المهرجان الوطني للتراث والثقافة "الجنادرية" ومهرجان الجواد العربي، لما يتمتعان به من سمعة دولية مرموقة على الصعيد العالمي.
- برنامج سامبا لدعم الدراسات والأبحاث والتنمية: حيث تبني سامبا العديد من المبادرات الرامية إلى تحفيز البيئة البحثية وتشجيع الجهود العلمية التي تعنى بمعالجة مختلف القطاعات التنموية والحيوية، وتقديم الحلول الكفيلة بتطوير الأداء عبر كافة مناحي الحياة؛ حيث كان لسامبا حضوره المتميز كداعم لسلسلة من البرامج والمشاريع والمبادرات التنموية الواعدة ومنها، جائزة الأمير سلطان بن عبدالعزيز العالمية للمياه.

وقد خصص سامبا مبلغ ٣٥ مليون ريال سعودي في العام المالي ٢٠١٥م كתרعات ومساهمات يتم تقديمها لجمعيات خيرية ومؤسسات تعليمية وثقافية وبرامج اجتماعية.

٧. مجلس الإدارة:

يتكون مجلس إدارة مجموعة سامبا المالية من عشرة أعضاء، تم تصنيفهم بحسب التعريفات الواردة بالمادة الثانية من لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية والصادرة عن هيئة السوق المالية، كما يلي:

الأستاذ عيسى بن محمد العيسى رئيس مجلس الإدارة – غير تنفيذي، الأستاذ محمد بن صالح الغفيلي - غير تنفيذي، الأستاذ علي بن حسين علي رضا - مستقل، الدكتور فهد بن محمد الحصين - غير تنفيذي، الأستاذ زكي بن عبدالمحسن الموسى – تنفيذي، الأستاذ خالد بن عبدالرحمن العبدالكريم - مستقل، الأستاذ موسى بن عبدالكريم الربيعان - مستقل، الأستاذ أحمد بن محمد العمران - غير تنفيذي، الدكتور إبراهيم بن عمر ناظر - مستقل، الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج - مستقل.

وفيما يلي بيان بأسماء اللجان الرئيسية المنبثقة عن المجلس ودورها وأعضائها الحاليين:

اللجنة الاستراتيجية: تقوم هذه اللجنة بالإشراف والمراجعة على الاستراتيجية المقترحة من قبل الإدارة التنفيذية والمشاريع الرئيسية لسامبا والموافقة عليها ومراقبة تطور الأداء حسب الخطة الاستراتيجية المعتمدة. وتتألف اللجنة من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة، وهم الأستاذة عيسى العيسى - رئيس اللجنة، وأحمد العمران، وموسى الربيعان والدكتور فهد الحصين. وقد عقدت اللجنة اجتماعين خلال العام.

اللجنة التنفيذية: تقوم هذه اللجنة بالتعامل مع الأمور التي تحال إليها من مجلس الإدارة أو من رئيسها في حدود الصلاحيات التي أقرها لها المجلس. وتتألف اللجنة من أربعة أعضاء، وهم الأستاذة زكي الموسى - رئيس اللجنة، وعلي حسين علي رضا، ومحمد الغفيلي، وخالد العبدالكريم. وقد عقدت اللجنة التنفيذية عشرة اجتماعات خلال هذا العام.

لجنة الترشيحات والمكافآت: من اختصاصات هذه اللجنة تحديد الاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، كما تقوم هذه اللجنة بوضع منهجية سامبا وسياساته الخاصة لتعويضات الموظفين. وتتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء مستقلين من مجلس الإدارة، وهم الدكتور إبراهيم ناظر – رئيس اللجنة، والأستاذ علي حسين علي رضا، وخالد العبدالكريم. وقد عقدت اللجنة اجتماعين خلال العام.

بلغ مجموع المكافآت والتعويضات السنوية لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بمن فيهم المستقلين في العام ٢٠١٥م مبلغاً وقدره ٣,٢٤٠ ألف ريال ولأعضاء التنفيذيين ٣٦٠ ألف ريال. وبلغت البدلات لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بمن فيهم المستقلين ٢٦٧ ألف ريال ولأعضاء التنفيذيين ٥١ ألف ريال. وبلغت رواتب وتعويضات ستة من كبار التنفيذيين بمن فيهم المدير العام والمدير المالي ٨,٩١٢ ألف ريال، وبلغت البدلات ٣,٦٢٩ ألف ريال، والمكافآت السنوية ٢٠,٣٠٠ ألف ريال، والخطط التحفيزية ١,٥٥٥ ألف ريال، وبلغت تعويضات أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بمن فيهم المستقلين والتي تشمل تذاكر السفر والإقامة بالفنادق ٧٤ ألف ريال، أما بالنسبة للأعضاء التنفيذيين فلا توجد أي تعويضات لعام ٢٠١٥م.

لجنة المراجعة: تعمل اللجنة على مساعدة مجلس الإدارة للوفاء بمسؤولياته إزاء مراقبة التقارير المالية ومنظومة الرقابة الداخلية ومراقبة أعمال مراجعي الحسابات الخارجيين والداخليين ومراجعة القوائم المالية المرحلية والسنوية ومراجعة السياسة المحاسبية المتبعة والتأكد من التزام البنك بالأنظمة واللوائح. وتتواصل مجموعة المراجعة الداخلية والمخاطر بصورة منتظمة مع لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمهام تقييم وإعداد التقارير حول فعالية هياكل الرقابة الداخلية على مستوى المجموعة ككل، وذلك من خلال اتباع منهجية قائمة على المخاطر. وتحدد هذه المنهجية المدى الزمني لعمليات المراجعة ونطاق التغطية لوحدة العمل التي يتم تحديدها في خطة المراجعة السنوية والتي يتم اعتمادها من قبل اللجنة. وبينما يتم إطلاع جميع أعضاء لجنة المراجعة على تقارير المراجعة، فإنهم كذلك يقومون بدراسة ربع سنوية للتحديثات التي تطرأ على عمليات المراجعة التي تم القيام بها، والملاحظات الناتجة عنها، والإجراءات التصحيحية التي يتم العمل عليها من قبل وحدات العمل المختلفة. وبناء على العمليات المذكورة وعمليات المراجعة التي تمت في عام ٢٠١٥م بنجاح، فإن لجنة المراجعة تؤكد سلامة نظام الرقابة الداخلية لدى مجموعة سامبا المالية، وأنه تم تنفيذ بشكل ملائم وفعال، ولم تظهر أي ملاحظات جوهرية خلال العام ٢٠١٥م. وتتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل هو الأستاذ فهد المفرج - رئيس اللجنة، والأستاذ بدر السويلم - من خارج مجلس الإدارة، وفهد السديري - من خارج مجلس الإدارة. وقد عقدت هذه اللجنة خمسة اجتماعات خلال العام.

لجنة إدارة المخاطر: تقوم هذه اللجنة بمساعدة المجلس في الإشراف على إدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة عن طريقة متابعة عمليات إدارة المخاطر المختلفة بما في ذلك المتعلقة بالانتماء وأمن المعلومات والتأكد من أن إطار الرقابة الداخلية الموضوع يتماشى مع استراتيجية وأهداف إدارة المخاطر. وتتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء وهم الأستاذ علي حسين علي رضا - رئيس اللجنة، والدكتور فهد الحصين، والأستاذ زكي الموسى. وقد عقدت هذه اللجنة ثلاثة اجتماعات خلال العام.

ووفقاً للنظام الأساسي لمجموعة سامبا المالية، فإنه يتم اختيار مجلس الإدارة من قبل مساهمي البنك لمدة ثلاث سنوات. وقد بدأت مدة خدمة أعضاء مجلس الإدارة الحالي في ٠١ يناير ٢٠١٣م وانتهت بنهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م. وقد عقد المجلس أربعة اجتماعات خلال هذا العام، وفيما يلي سجل حضور هذه الاجتماعات:

الاجتماعات	الأعضاء الحاضرون
الاجتماع الأول	الأستاذ عيسى بن محمد العيسى، الأستاذ محمد بن صالح الغفيلي، الدكتور فهد بن محمد الحصين، الدكتور إبراهيم بن عمر ناظر، الأستاذ علي بن حسين علي رضا، الأستاذ زكي بن عبدالمحسن الموسى، الأستاذ أحمد بن محمد العمران، الأستاذ خالد بن عبدالرحمن العبدالكريم، الأستاذ موسى بن عبدالكريم الربيعان، الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج.
٢٧ يناير	
الاجتماع الثاني	الأستاذ عيسى بن محمد العيسى، الأستاذ محمد بن صالح الغفيلي، الدكتور فهد بن محمد الحصين، الدكتور إبراهيم بن عمر ناظر، الأستاذ علي بن حسين علي رضا، الأستاذ زكي بن عبدالمحسن الموسى، الأستاذ أحمد بن محمد العمران، الأستاذ خالد بن عبدالرحمن العبدالكريم، الأستاذ موسى بن عبدالكريم الربيعان، الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج.
٢٨ أبريل	
الاجتماع الثالث	الأستاذ عيسى بن محمد العيسى، الأستاذ محمد بن صالح الغفيلي، الدكتور فهد بن محمد الحصين، الدكتور إبراهيم بن عمر ناظر، الأستاذ علي بن حسين علي رضا، الأستاذ زكي بن عبدالمحسن الموسى، الأستاذ أحمد بن محمد العمران، الأستاذ خالد بن عبدالرحمن العبدالكريم، الأستاذ موسى بن عبدالكريم الربيعان، الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج.
٠٧ يوليو	
الاجتماع الرابع ١٨	الأستاذ عيسى بن محمد العيسى، الأستاذ محمد بن صالح الغفيلي، الدكتور فهد بن محمد الحصين، الدكتور إبراهيم بن عمر ناظر، الأستاذ علي بن حسين علي رضا، الأستاذ زكي بن عبدالمحسن الموسى، الأستاذ أحمد بن محمد العمران، الأستاذ خالد بن عبدالرحمن العبدالكريم، الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج.
نوفمبر	

الشركات المساهمة الأخرى التي يقوم فيها أعضاء مجلس إدارة سامبا بعضوية مجالس إدارتها بخلاف مجلس إدارة مجموعة سامبا المالية كما في ٢٠١٥/١٢/٣١م هي كما يلي:

عضو مجلس الإدارة	اسم الشركة المساهمة
الأستاذ أحمد بن محمد العمران	شركة الإسمنت السعودية
الأستاذ موسى بن عبدالكريم الربيعان	الشركة السعودية لصناعة الورق
	شركة سوسيتيه جنرال السعودية
الأستاذ علي بن حسين علي رضا	شركة العالمية للتأمين التعاوني
	الشركة العربية لتجارة المواد البترولية
الأستاذ خالد بن عبدالرحمن العبدالكريم	شركة الإسمنت السعودية

٨. حوكمة الشركات:

بصفة عامة، تعمل مجموعة سامبا المالية وفقاً لأحكام وإرشادات لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية فيما عدا الأحكام الواردة أدناه:

رقم المادة	متطلبات المادة	أسباب عدم التطبيق
المادة السادسة	حقوق التصويت	
(ب)	يجب اتباع أسلوب التصويت التراكمي عند التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية العامة.	يشمل النظام الأساسي لمجموعة سامبا المالية على حق التصويت العادي.
(د)	يجب على المستثمرين من الأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية الذين يتصرفون بالنيابة عن غيرهم - مثل صناديق الاستثمار - الإفصاح عن سياساتهم في التصويت وتصويتهم الفعلي في تقاريرهم السنوية، وكذلك الإفصاح عن كيفية التعامل مع أي تضارب جوهري للمصالح قد يؤثر على ممارسة الحقوق الأساسية الخاصة باستثماراتهم.	إن المجموعة ليس لها الصفة القانونية لإلزام المستثمرين ذوي الصفة الاعتبارية الذين يتصرفون بالنيابة عن غيرهم - مثل صناديق الاستثمار - الإفصاح عن سياساتهم في التصويت.

٩. الإشعار بملكية حصص كبيرة من الأسهم و المصالح في الأسهم أو سندات الدين:

لم يستلم سامبا أي إشعار من أي شخص (باستثناء أعضاء مجلس إدارة البنك وكبار المسؤولين التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم) بخصوص تغيير نسبة ملكيتهم في أسهم سامبا طبقاً لأحكام المادة ٤٥ من قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن هيئة السوق المالية، وقد بلغت نسبة مساهمة كبار المساهمين وأعضاء مجلس إدارة سامبا وكبار المسؤولين التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر كما في ٢٠١٥/١٢/٣١م كالتالي:

عدد الأسهم	عدد الأسهم	صافي التغير	نسبة الملكية
بداية السنة	نهاية السنة*	خلال السنة	نهاية السنة
٢٧٤,٩٦١,٧٠٠	٤٥٨,٢٦٩,٥٠٠	١٨٣,٣٠٧,٨٠٠	٢٢,٩١
١٨٠,٥٥٦,٠٠٥	٣٠٠,٩٢٦,٦٧٥	١٢٠,٣٧٠,٦٧٠	١٥,٠٥
١٤١,٢١٨,٢٩٢	٢٣٥,٣٦٣,٨٢٠	٩٤,١٤٥,٥٢٨	١١,٧٧
٣,٢٧١,٦٤٢	٥,٤٥٢,٧٣٦	٢,١٨١,٠٩٤	٠,٢٧
١٨٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	٠,٠١٥
١٨,٧٦٦	٣١,٢٧٦	١٢,٥١٠	٠,٠٠١٦
٣٦,٧٣٣	٦١,٢٢١	٢٤,٤٨٨	٠,٠٠٣١
٥,٣٧٨	٨,٩٦٣	٣,٥٨٥	٠,٠٠٠٤٥
٢٠٨,٧٣٠	٣٥٩,٩٢٧	١٥١,١٩٧	٠,٠١٨
١٩,٥٨٠	٣٢,٦٣٣	١٣,٠٥٣	٠,٠٠١٦
١٤٥,٧٣٦	٢٥٥,٦٣٢	١٠٩,٨٩٦	٠,٠١٣
١٦٧,٤٠٤	٢٨٨,٢٧١	١٢٠,٨٦٧	٠,٠١٤
٠	٣,٣٥٨	٣,٣٥٨	٠,٠٠٠١٧
٣,٨٤٨	٦,٥١٦	٢,٦٦٨	٠,٠٠٠٣٣
٢٩,٢٨٨	٤٨,٨١٣	١٩,٥٢٥	٠,٠٠٢٤
٢٩,٠١٧	٥٣,٤٥٦	٢٤,٤٣٩	٠,٠٠٢٧
٣,٥٣٣	٠	(٣,٥٣٣)	٠
٥,٢١٢	١٠,٥٣٩	٥,٣٢٧	٠,٠٠٠٥٣

* لقد تمت زيادة رأس مال المجموعة من ١,٢٠٠ مليون سهم إلى ٢,٠٠٠ مليون سهم بعد إقرارها في اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٥م مما أدى إلى زيادة عدد الأسهم في نهاية العام ٢٠١٥م.

١٠. الاختلاف عن المعايير المحاسبية المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين:

يسر مجلس الإدارة أن يؤكد التزام مجموعة سامبا المالية الكامل بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المحاسبية الدولية. ويتم إعداد القوائم المالية الموحدة لسامبا وفقاً للمعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات المالية الموضوعة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وكذلك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المحاسبية الدولية. كما يعد سامبا قوائمها المالية الموحدة وفقاً لنظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية. ولم يتم ملاحظة أي اختلافات عن القواعد والمعايير المذكورة أعلاه خلال العام ٢٠١٥م.

١١. الشركات التابعة:

فيما يلي نبذة عن الشركات التابعة حسبما وردت في القوائم المالية الموحدة للمجموعة:

شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار (سامبا كابيتال): شركة تابعة مملوكة بنسبة ١٠٠% لسامبا برأسمال يبلغ ٥٠٠ مليون ريال سعودي، تم تأسيسها في المملكة العربية السعودية، ومرخص لها من قبل هيئة السوق المالية لتقديم خدمات التعامل والترتيب والإدارة والمشورة والحفظ، وتزاول أعمالها في المملكة العربية السعودية. ولقد بدأت سامبا كابيتال في مباشرة أعمالها ابتداءً من ١٩ يناير ٢٠٠٨م.

بنك سامبا المحدود: شركة تابعة تملك سامبا حصة الأغلبية من هذا البنك بنسبة ٨٤,٥١% من رأس المال البالغ ١٠,٠٨٢ مليون روبية باكستانية. وأسس البنك في باكستان ويقدم الخدمات المصرفية التجارية وغيرها من الخدمات ويزاول أعماله في باكستان، كما تتداول أسهم البنك في بورصات باكستان.

شركة سامبا العقارية: شركة تابعة مملوكة بنسبة ١٠٠% لسامبا برأسمال يبلغ ٥٠٠ ألف ريال سعودي، تم تأسيسها في المملكة العربية السعودية وتحمل سجل تجاري رقم ١٠١٠٢٣٤٧٥٧ الصادر من الرياض بتاريخ ٩ جمادى الثاني ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٤ يونيو ٢٠٠٧ م. وتزاول الشركة أعمالها في المملكة العربية السعودية وتهدف إلى مسك وحفظ الأصول العقارية المفرغة لصالح سامبا على سبيل الضمان، أو لصالح الصناديق العقارية المدارة من قبل سامبا كابيتال.

شركة الاستثمار الخارجي المحدودة: شركة تابعة مملوكة بنسبة ١٠٠% لسامبا برأسمال يبلغ ٥٠ ألف دولار أمريكي، تم تأسيسها في جزر كايمان لغرض إدارة استثمارات خارجية محددة. وتزاول أعمالها في جزر كايمان.

١٢. توزيع الأرباح:

تتفق سياسة توزيع أرباح مجموعة سامبا المالية مع أحكام نظام مراقبة البنوك وتحسب على النحو التالي:

(١) تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين السعوديين والضريبة المقررة على الجانب غير السعودي طبقاً للأنظمة النافذة في المملكة العربية السعودية، وتقوم الشركة بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة. وتحسم الزكاة المدفوعة عن السعوديين من نصيبهم في صافي الربح كما تخصم الضريبة المدفوعة عن الجانب غير السعودي من نصيبهم في صافي الربح.

(٢) يرحد ما لا يقل عن ٢٥% من المتبقى من الأرباح الصافية بعد حسم الزكاة والضريبة، كما ذكر في الفقرة (١) أعلاه، للاحتياطي النظامي حتى يصبح مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.

(٣) يخصص من الباقي من الأرباح بعد حسم الاحتياطي النظامي والضريبة مبلغ لا يقل عن ٥% من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين السعوديين وغير السعوديين، على أن يتم توزيعه بنسبة المدفوع من قيمة أسهم السعوديين وغير السعوديين طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة، ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.

(٤) يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفقرات (١) و(٢) و(٣) السابقة على النحو الذي يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة.

(٥) يجب الحفاظ على نسبة المساهمة لكل من السعوديين وغير السعوديين عند احتساب المخصصات اللازمة للاحتياطي النظامي والاحتياطات الأخرى من صافي الأرباح، بعد الزكاة والضريبة.

وإنه يسر مجلس الإدارة أن يوصي بتوزيع إجمالي أرباح عن النصف الثاني لعام ٢٠١٥ م قدرها ١٠١٣٤ مليون ريال بواقع (٤٥) هللة للسهم الواحد والتي تمثل ٤,٥% من قيمة السهم الإسمية بعد خصم الزكاة، ليصبح إجمالي الأرباح التي سيتم توزيعها عن العام المنتهي في ٢٠١٥/١٢/٣١ م هو ٢,٣٣٤ مليون ريال، وبذلك تكون المجموعة قد زادت توزيعاتها النقدية للسهم الواحد لتصل إلى ٩٠ هللة بزيادة قدرها ١١% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. إضافة إلى أن البنك قد وزع سهمين مجانيين مقابل كل ثلاثة أسهم كما في موعد انعقاد الجمعية العامة غير العادية الذي تم بتاريخ ٢٠١٥/٠٣/١٨ م وبموجبه تم زيادة رأسمال البنك ليصبح ٢٠ مليار ريال. وسوف يتم صرف الأرباح بعد اعتماد القرار من الجمعية العامة للمساهمين التي ستعقد في الربع الأول للعام ٢٠١٥ م.

١٣. القروض وسندات الدين المصدرة:

في سياق الممارسات الاعتيادية للأعمال، يقوم البنك بتبادل اقتراض وإقراض الأموال مع البنوك المحلية ومؤسسة النقد العربي السعودي، وهذه العمليات التي هي في العادة ذات طبيعة قصيرة الأجل، تحتل عمولة حسب المعدل المتعارف عليه في السوق ويتم إثباتها على نحو ملائم في القوائم المالية الموحدة للبنك، ولم تطرأ أي تغييرات خلال هذا العام، كما لم تصدر المجموعة أي أسهم أو أدوات دين لأي من شركاتها التابعة في العام ٢٠١٥ م.

١٤. العقود الهامة:

بخلاف المعلومات الواردة في الإيضاح رقم ٣٢ في تقرير مراجعي الحسابات للقوائم المالية الموحدة لسامبا لعام ٢٠١٥ م، لم يبرم سامبا خلال هذا العام أي عقود هامة يوجد فيها مصالح جوهرية لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو للمدير العام أو المدير المالي أو أي شخص ذي علاقة بأي منهم أو طرف ذي علاقة.

١٥. التنازل عن المصالح من قبل أحد أعضاء مجلس الإدارة أو كبار المسؤولين التنفيذيين أو المساهمين:

لا يوجد لدينا أية معلومات عن أي ترتيبات أو اتفاقيات قام بموجبها أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أي من أعضاء الإدارة العليا التنفيذية للبنك أو أي من مساهمي البنك بالتنازل عن مصالحه أو حقوقه في الحصول على الأرباح.

١٦. المدفوعات النظامية المستحقة:

بلغت الزكاة المستحقة على المساهمين السعوديين ٥١٤ مليون ريال، وبلغت ضريبة الدخل المستحقة على المساهمين الأجانب ٣٦ مليون ريال، وبلغت المدفوعات للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال العام ٢٠١٥ م مبلغ ١١٢,٣ مليون ريال.

١٧. الموارد البشرية:

إن سمعة مجموعة سامبا المالية، وبيئة العمل المتميزة للنمو والتطور، وسياسات وممارسات الموارد البشرية المتقدمة في مجال إدارة المواهب، قد أثمرت عن ارتفاع نسبة المواطنة في البنك إلى ٩٣,٧%، وهي من أفضل النسب في البنوك السعودية. وانطلاقاً من جهود المجموعة المتواصلة لتعزيز دور الكفاءات الوطنية، فقد تم تعيين عدد من القياديين السعوديين في وظائف رؤساء القطاعات في الإدارة العليا. وهذه التعيينات تمنح الفرصة للقيادات الوطنية الشابة للتطور المهني وإبراز قدراتهم وتضخ دماء جديدة في فريق الإدارة العليا.

وعمد سامبا إلى تبني العديد من برامج توظيف الوظائف من خلال توفير الفرص الوظيفية أمام الشباب السعودي، مستنداً في ذلك إلى شراكته البناءة مع المؤسسات الأكاديمية والجامعية في المملكة، وحضوره الفاعل في أيام المهنة والتوظيف على الصعيدين المحلي والخارجي، التي يجري تنظيمها سنوياً لتوفير منصة للتواصل المباشر بين المؤسسات الوطنية والشباب السعودي من حديثي التخرج. وكان لسامبا حضوره المعهود ضمن هذا الإطار وذلك برعايته المميزة خلال العام للعديد من الفعاليات والمناسبات ذات الصلة، والتي من بينها: يوم الخريج والوظيفة بمعهد الإدارة العامة في الرياض وجدة والدمام، ويوم التوظيف بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الفيصل، فيما جدد البنك رعايته ومشاركته في أيام المهنة لخريجي برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

وفي إطار استراتيجية الموارد البشرية لدى سامبا، تم إطلاق عدة مبادرات تشمل برامج المواهب وإدارة الإحلال الوظيفي. كما يلتزم سامبا بشكل استباقي بالمتطلبات الجديدة للجهات الرقابية حول التعويضات القائمة على المخاطر. والتزاماً بالمسؤولية الاجتماعية لسامبا، نفذنا العديد من برامج التدريب التعاوني (CO-OP) مع الطلاب السعوديين في مؤسسات تعليمية مختلفة في المملكة.

أما بالنسبة لمزايا وتعويضات الموظفين، فالمجموعة تدفعها طبقاً لنظام العمل في المملكة العربية السعودية وبحسب متطلبات المدفوعات النظامية المستحقة في الفروع الأجنبية والشركات التابعة. وقد بلغ إجمالي احتياطي تعويضات نهاية الخدمة في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م مبلغ ٣٦٤ مليون ريال سعودي. كما تقدم المجموعة لموظفيها برنامج تحفيزي محسوب على أساس الأسهم، وهذا البرنامج يمكن الموظفين المؤهلين من تملك أسهم في سامبا بسعر محدد مسبقاً وقريب من سعر السوق للأسهم كما في تاريخ منحها للموظف، وقد بلغ إجمالي قيمة البرنامج كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م مبلغاً وقدره ٣٩,١٠٣ ألف ريال موزعة على فترات تمتد من سنتين إلى خمس سنوات.

أما بالنسبة للتدريب والتطوير فما زال يمثل جوهر استراتيجية سامبا، حيث واصلت المجموعة تركيزها على الاستثمار في رأس المال البشري. وقد تم تدريب ما مجموعه ٥,٨٤٥ موظفاً حتى نهاية العام ٢٠١٥م، واشتمل ذلك على ما يقرب من ١٦,٨٧٠ يوم تدريبي. وشمل ذلك التدريب المتخصص المقدم من قبل مركز الدراسات المالية والمصرفية لدى سامبا، وكذلك عن طريق المعهد المالي، والمؤسسات التدريبية والتعليمية خارج السعودية.

١٨. دفاتر الحسابات ومنظومة الرقابة الداخلية والقوائم المالية:

نؤكد ما يلي:

- أن سجلات الحسابات أعدت بالشكل الصحيح.
- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة ونفذت بفاعلية.
- أنه لا يوجد أي شك يذكر في قدرة سامبا على مواصلة نشاطه.

١٩. الجزاءات والعقوبات النظامية:

لم يتعرض البنك لأي جزاءات أو غرامات ذات أهمية تذكر خلال العام المالي ٢٠١٥م غير أنه تم فرض ما مجموعه ١,٠٧٤٢ ألف ريال كغرامات تشغيلية تم معالجتها في حينه.

٢٠. توزيع الدخل:

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع صافي الدخل عن السنة كما يلي:

بآلاف الريالات السعودية

٥,٢١٢,٣٣٦	صافي الدخل للمساهمين عن السنة
(١,٢٠٠,٠٠٠)	أرباح أسهم موزعة في منتصف العام
(١,١٣٤,٠٠٠)	أرباح أسهم مقترح توزيعها في نهاية العام
(٢,٣٣٤,٠٠٠)	إجمالي الأرباح الموزعة
(١,٣٠٣,٥٥٥)	المحول للاحتياطي النظامي
-	المحول للاحتياطي العام
١,٥٧٤,٧٨١	المحول للأرباح المحتفظ بها

٢١. مراجعو الحسابات:

أقرت الجمعية العامة للمساهمين في اجتماعها السنوي الذي عقد في ١٨ مارس ٢٠١٥م تعيين السادة/ إرنست ويونغ والسادة/ برايس ووترهاوس كوبرز كمراجعين حسابات لسامبا عن العام المنتهي في ٢٠١٥/١٢/٣١م. وستنظر الجمعية في اجتماعها القادم في إعادة تعيين مراجعي الحسابات الحاليين، أو استبدالهم بمراجعين آخرين، وتحديد أتعابهم لقاء مراجعة حسابات البنك عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٦/١٢/٣١م.